المصطلح الفونولوجي في كتاب "علم الصرف الصوتي MORPHO-PHONOLOGY" لعبد القادر عبد الجليل
-قراءة في التلقي والصناعة-

عبد الرحمن جـــودي
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخّص:

نسعى في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المصطلحات الفنولوجية في كتاب "علم الصرف الصوتي MORPHO-PHONOLOGY" للدكتور عبد القادر عبد الجليل، من حيث أنماط مصطلحاته وأبنيتها الصيغية لأجل الوقوف على مدى التزام العلماء العرب بقرارات المجامع اللغوية، وتوصيات المؤتمرات، ومبادئ النظرية العامة لعلم المصطلح، لمعرفة الكيفية التي تجاوز بها العقبات التي اعترضت الرّواد الأوائل للوصول إلى لغة عربية متخصصة.

الكلمات المفتاحية: الفنولوجية، المصطلح، الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل.

Résumé :

Dans cette étude, nous cherchons à mettre en évidence les termes phonologiques dans l'ouvrage " MORPHO-PHONOLOGIE" d'Abdelkader Abdeljalil, sur le plan des genres et des structures des termes utilisés. Pour voir à quel point les savants arabes se sont conformés aux décisions du Conseils linguistiques, et aux recommandations des conférences et aux principes théoriques généraux de la terminologie, pour découvrir comment ils ont surmonté les obstacles qui ont empêché les premiers savants d'arriver à une langue arabe spécialisée.

Mots clés: phonologie, terme, morphophonologie, Abdelkader Abdeljalil.

تمهيد:

اجتهد العلماء الرّواد في العصر الحديث إلى تجسيد العلوم التي حصّلوها من تعلّمهم في بلاد الغرب، أو من إتقانهم لغاتها، ودفعتهم غيرتهم وحميّتهم إلى محاولة نقل تلك العلوم إلى اللغة العربية، وخاصة التي ذاع صيتها في العالم المتقدّم آن ذلك. ولكن ذلك الاندفاع جعلهم يواجهون مشكلة عويصة لا يقوى عليها جهد الفرد؛ هي مشكلة التعبير المصطلحي عن المفاهيم المستحدثة، فاعتمد أغلبهم مصطلحات وضعوها وفق ما تهيّأ لهم من آليات.

لقد كانت لغتهم متباينة تباين الآليات التي ارتضوها، فمنهم من اتّكأ على التراث وحمّل المصطلحات التراثية مفاهيم جديدة قد توائمها وقد تضيق بها، ومنهم من كانت له الجرأة على إدخال مفردات أجنبية قد يستسيغها الذّوق وقد ينفر منها، وهي إذا تراكمت في سياق واحد، لا يجد لها العربيّ أصلا ولا فصلا، ويمجّها ذوقه، ويستغربها، ونستحضر –في هذا المقام– ما ذكره عبد السّلام المسدي في حديثه عن كتاب "علم اللغة" للدكتور عليّ عبد الواحد وافي: « وقد كان مؤلفه يسمّي فيه فروع العلم بأسمائها الأصول فيتحدث هكذا عن الجرامير والسّنتكس والسّتيلستيك والأونوماستيك والتّبونوماستيك..»[1].

ولمّا ضاق الدارسون ذرعا بهذه المشكلة، وبلغ الوعي أشدّه حاولوا أن يتجاوزوا هذه المرحلة، مرحلة الاجتهادات الفردية، ودخلوا مرحلة التنسيق بغية التوحيد؛ ذلك أنّ الأخذ بيدّ اللغة إلى التخصّص يقتضي هذا، وبدأت الجهود التي تعتمد على ما دعت إليه المجامع اللغوية لبلوغ ذلك المرام.

وقد ارتأينا في هذا السّياق أن نمعن النّظر في المصطلحات الفونولوجية في كتاب "علم الصرف الصوتي MORPHO-PHONOLOGY"

للدكتور عبد القادر عبد الجليل[2]، لمعرفة أنماط مصطلحاته وأبنيتها الصيغية للوقوف على مدى تطبيق العلماء العرب لقرارات المجامع اللغوية، والتزامهم بتوصيات المؤتمرات، وما يدعو إليه علم المصطلح العام، ثمّ كيفية تجاوز العقبات التي اعترضت الرّواد بغية الوصول إلى لغة عربية متخصّصة.

هذا الكتاب الذي اخترناه في حقيقته بحث لساني يتناول مباحث يتداخل فيها علم الأصوات ووعلم الصّرف، وتغلب فيه المباحث الصوتية التي هي قوائم البنيات الصّرفية وأساس بنائها، ومن مباحثه: مباحث الأصوات الصوائت والصوامت والمقاطع الصوتية والنبر والتنغيم، ومباحث الإعلال والإبدال والقلب... وقد حاول الكاتب أن يفيد من المعرفة الصوتية في تعاطيه مع أبنية الصّرف وظواهره، فكانت عنونة الكتاب بذلك النحو.

علم الرغم من أنّ الكاتب عاش في زمن متأخر نسبيا مقارنة بالروّاد الأوئل، إلاّ أنّه لم يتجاوز ما يطلق عليه بصدمة المفاهيم والانبهار بالآخر، وتأثير اللغة الأجنبية –بحكم الدراسة في الغرب– فينغرس شيئ منه في ذات الكاتب ولا ينفك عنها، لذلك ألفيناه عنون مؤلفه "علم الصرف الصوتي MORPHO-PHONOLOGY"، وقد يتبادر إلى الذهن أنّ ذلك من باب الإغراء التجاري فحسب[3]، لكن هذه الفكرة تضعف عندما نتصفّح الكتاب، فمن أوله نجد صفحة الرموز عنوانها ثنائي اللغة: "الرموز والإشارات Symboles and Abbreviations"، ثمّ يقدّم المصطلح الأجنبي على العربي المردوف، في مثل:

Prefixes = pf السوابق(الصدور)

Suffixes = Sf اللواحق(الأعجاز)...

ويسترسل في أسلوب أحادي اللغة عندما يتحدث عن الدرس العربي، حتّى إنّه ليطمئن القارئ أنّه ما عاد يوظف المصطلحات الأجنبية، عندما

يستعملها معرّبة مباشرة في مثل صنيعه مع مصطلحي (فونولوجية) و (فونيم) فينسب ويصف بهما مباشرة في قوله: « ومن المعلوم أنّ تنظيم وبناء اللغة العربية الفونولوجي، يقوم على منظومة القوانين الصوتية، والصرفية، والدلالية وهي تقود الجوانب الائتلافية للعناصر الفونيمية، وقابليتها، وقدرتها على التشكيل...»[4]. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا، ليفاجئ القارئ بالازدواج اللغوي عندما يذكر المستويات اللغوية التي ألفها العربيّ مصحوبة بالمصطلح الإنجليزي، في مثل قوله: « سواءً على مستوى النّظم (Syntax)، أو على مستوى الدلالة (Semantics)، أو على مستوى الصّرف (Morphology)، أو على مستوى المعجم Lexicogrophy..»، وما من عذر يعتذر به الكاتب سوى أنّه حاول أنّ يميّز الدراسة الحديثة من التقليدية عند قوله: « الدراسة الحالية، رؤية لسانية محدثة...»[5].

كما أنّ مبّرر اختيار هذا العنوان هو الوعي بالمصطلح، فهو يعتقد أنّ ثمة تلازمية بين المستوى الصّوتي والصّرفي في جوانبيهما التحليلية والوصفية، وأنّه يتجاوز الترجمات التي اتّخذها غيره لهذا المصطلح لما لاحظه من خلط المفاهيم وقصور في أداء المضامين[6].

وما دام الكتاب عدّ الفونيمات أسّا في دراسته للمقاطع والمورفيمات والتراكيب[7]، فإنّ هذه الدراسة ستسلط الضوء على المصطلحات الفنولوجية[8] التي اعتمدها.

وقد تبّين من خلال هذا الإحصاء أنّ الكاتب وظّف (499) مصطلحا فنولوجيا، يمكن تصنيفها إلى صنفين كبيرين:

– مصطلحات مفردة: (166) مرّة.

– مصطلحات مركبة: (333) مرّة.

وهي مجسّدة في الرّسم البياني الآتي:

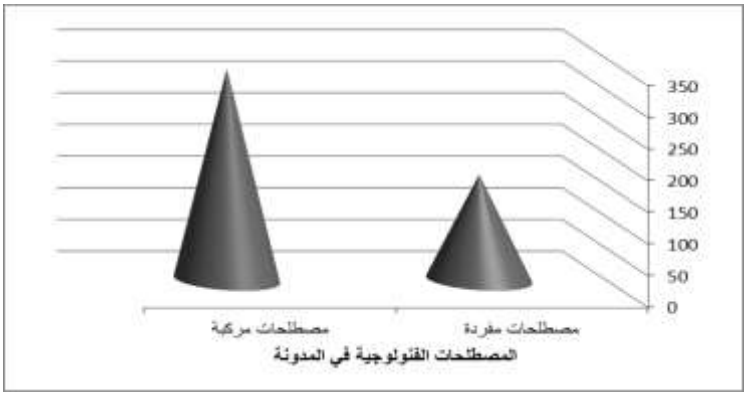

المصطلحات اللغولوجية في كتاب: "علم الصرف الصوتي MORPHO-PHONOLOGY"

يتّضح من الملاحظة الأولى للرسم البياني أنّ المصطلحات المركبة تمثّل (67%) من المصطلحات الفونولوجية التي وظّفها مؤلف المدونة على الرّغم من أنّ مبتغى علماء المصطلح هو الوصول إلى وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد[9]. وإنّ هذه النسبة تفسّر الصّعوبة التي يواجهها علماء العربية في إيجاد ألفاظ تعبّر بدقّة عن المفاهيم؛ فاللغة العربية وافرة المفردات، ويصعب اختيار مصطلح واحد من مجموعة كلمات مترادفة، أو قريبة من الترادف، ومن ثمّ يضطرون إلى البحث عن تعريف (إضافة، نسبة..) أو بيان (وصف، عطف..) أو محددات أخرى من خلال ما توفره اللغة العربية من آليات.

أولا: المصطلحات المفردة:

تنوّعت المصطلحات المفردة في أبنيتها وآليات صناعتها، وفق هذا الرسم البياني:

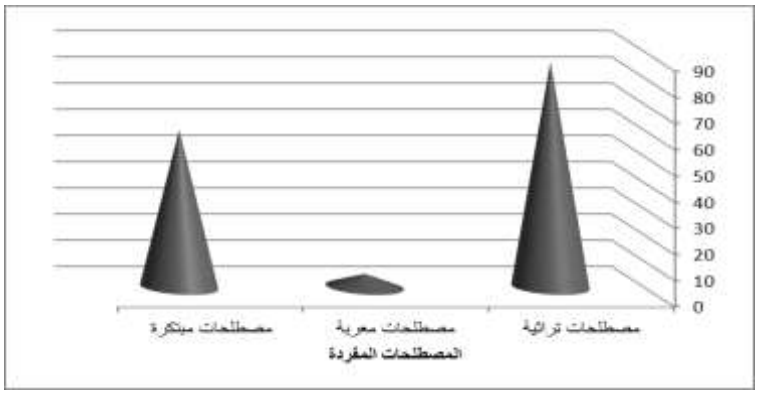

المصطلحات الفنولوجية المفردة

يتضّح بالنظرة الفاحصة للإحصاء في الرّسم البياني البونُ الشّاسع بين اللغة العربية المتخصّصة عند العلماء الرّواد الذين كانوا يعتمدون على مصطلحات دخيلة في أغلبها، كما سبق الذّكر في قول "المسدي"، وعند العلماء المعاصرين الذين صاروا أكثر وعيا بالمشكلة المصطلحية؛ بفعل تضافر مجموعة من العوامل لم تكن سانحة لمن سبقهم، على رأسها التمكّن من أدوات علم المصطلح النظرية والتطبيقية، ناهيك عن الرّوافد المعرفية والمنهجية الأخرى، يقول عبد القادر عبد الجليل: « وسوف نتعامل معها وفق المصطلح اللّساني الحديث، أثناء امتحاننا لمسائلها وقضاياها إلى جانب المصطلح الصرفي العربي القديم...»[10].

وظف ستة وثمانين (86) مصطلحا تراثيا، وستين (60) مصطلحا مبتكرا، أمّا المصطلحات المعربة فلم يوظف منها إلاّ خمسة (05) مصطلحات، لذلك جاءت لغته واضحة سهلة ابتعدت قدر الاستطاعة عن الأساليب التي يمجّها الذّوق العربي، والألفاظ الدّخيلة إلا ما تتطلب ضرّورة الدرس اللساني الحداثي. وهذا ما تصبو إليه المجامع اللّغويّة، ويجتهد العلماء في تجسيده في أثناء تعاطيهم مع الألفاظ الأجنبية[11].

- المصطلحات التّراثيّة:

يحسن بنا أن نشير إلى أنّ الدّرس الصّوتيّ العربيّ انبثق من أصلين هما: اللّغة ومعارفها، والقراءات القرآنية ووجوهها الصّوتيّة، ومن ثَمّ تعدّدت اتجاهاته، والأصل يعود للاتجاه اللّغويّ الّذي سنّه الخليل بن أحمد الفراهيدي في مقدمة كتاب "العين"، وهو أوّل معجم أراد به صاحبه جمع ما قيل وما يمكن أنّ يقال من كلام العربي[12].

وغدت خلاصة الدّرس الصّوتيّ أساسا في تفسير الظواهر الصّرفيّة ذات الصّبغة الصّوتية كالقلب والإبدال والإدّغام، وهذا ما انتهجه سيبويه في كتابه، واتسّع فيه ابن جنّي من بعده، وبات ديدن الصّرفيين في أعقابهما[13].

وهذا الكتاب هو –كما ارتضاه صاحبه– قراءة جديدة للتراث الصرفّي العربي من منظور اللّسانيات، وبالتّحديد من نظرية المقاطع الصّوتيّة؛ لذلك احتلّت المصطلحات التراثيّة الصّدارة في المصطلحات المفردة، فهي بمثابة المادة الخام للمدونة، أمّا المصطلحات المستخدمة كأدوات إجرائية، أصولها مستمدّة من اللّسانيات والدّرس الصّوتيّ بفروعه، يقول الكاتب: « وسوف نتعامل معها وفق المصطلح اللّساني الحديث، أثناء امتحاننا لمسائلها وقضاياها إلى جانب المصطلح الصّرفي العربي القديم... »[14].

- المصطلحات المعرّبة:

إنّ عدد المصطلحات المفردة التي عمد إلى وضعها بآلية التّعريب ضئيلة جدّا إذا ما قُورنت بغيرها، وهو ما يُترجم توجه الكاتب إلى المحافظة على نقاء اللغة العربية، وإخراجها من تلك البوتقة التي ما فتئت تتململ فيها فترة من الزمن.

ثمّ إنّ بعض المصطلحات هي ذات بعد تأسيسي للعلم، وإنّ الحفاظ عليها تصرّف مبرّر؛ ذلك « أنّ الحمولة الثقافية تبقى حاضرة في المصطلح»[15]، ولهذا أرتأت ثلّة من اللسانين في انجلترا ألا تُترجم المصطلحات الفرنسية من أجل المحافظة على ما قصده سوسير.

فمن المصطحات المعربّة المفردّة، نذكر: الفونيم، ألوفون، المورفيم، الفونولوجيا، الأنوماتيبا. وهي مصطلحات تأسّس عليها هذا العلم، ولاقت رواجا عند عدد غير قليل من العلماء، وأوجد لها آخرون بدائل عربية. نشير على سبيل التمثيل إلى من أطلق مصطلح "صوتم" على صيغة "فوعل" كبديل للفونيم، يقول الطيب البكوش: « قد فضّلنا على الدّخيل التّام تبني اقتباس هذه اللاحقة، فبالإضافة إلى أنّها في حدّ ذاتها غير عربيّة من اللّغات الساميّة، فإنّها تُجنّبنا اقتباس مجموعة كاملة من الألفاظ الدّخيلة التي تدخل في تركيبها، فتمكّنها من إثراء العربيّة بمجموعة من الألفاظ إلى جانب صوتم، لفظم، صيغم...»[16].

فمن الصّواب أن نتبنى مبدأ نقاء اللغة، ولكن من دون الجنوح إلى الاستغراب وما يمجّه الذّوق العام، كزيادة اللاحقة (ـــــــم) في مثل [صوتم] و[لفظم] و[صيغم]، لذلك وجدنا أحمد مختار عمر عند جرده للمصطلحات البديلة لــ: فونيم (phonème)، ألوفون (allophone)، فون (phone) في المصادر العربية الحديثة، يعلّق قائلا: « وأقترح الاكتفاء بمصطلحات المصدر الأول [دراسة الصّوت اللغوي[17]] لوضوح العلاقة اللفظية بينها، ولسهولة تصريفها، ولأنّها أصبحت مصطلحات عالمية تستخدمها اللغات الأروبية»[18].

فصاحب المدونة عامل هذه المصطلحات معاملة الأسماء العربية، فأدخل عليها السابقة (ال) مثل: المورفيم، الأنوماتيبا..، وألحق أخرى باللاحقة (ـــــــات)، مثل الفونيمات، المورفيمات...

- المصطلحات المبتكرة (الاشتقاق):

يتّفق المصطلحيون على أنّ الاشتقاق في اللغة العربية – والأصغر منه خاصة– له دور رئيس في نمو الثروة اللغوية عامة وتشكيل المصطلح خاصة، لأنّه يعتمد على صيغ قياسية كثيرة، فهو آلية من آليات التوليد المصطلحي ذات أهمية قصوى في التعبير عن المفاهيم الجديدة بتوليد ألفاظ جديدة من ألفاظ أخرى موجودة، ذلك أنّ المفاهيم الجديدة تساير حياة الإنسان المتجدّدة، واللغة في حاجة إلى آلية تجعلها تواكب هذا التجدّد.

والاشتقاق كفيل بتأدية ذلك الدور بما له من خواص؛ فهو ينوّع المعنى الأصلي ويلبسه مسحة جديدة، كالطلب والتّعدية والمبالغة والمطاوعة...

إنّ آلية الاشتقاق كانت لها اليد الطولى في إثراء اللّغة العربيّة، وتطورها قديما، وبواسطتها تستوعب المفاهيم الجديدة والمستحدثة في هذا العصر، فهي من أكثر روافد اللغة العربية صناعة للمصطلحات.

والكاتب في مدونته اعتّمد على آلية الاشتقاق في صناعة المصطلحات المفردة بنسبة كبيرة، وكانت للمصادر الحظوةُ الأكبر؛ ومردّ ذلك إلى أنّ المصدر يؤدي وظائف، فالوصف بالمصدر أقوى من الوصف بالصّفة، إذ يُوهِم أنّ الموصوف أضحى مخلوقًا من ذلك الفعل حقيقة؛ وذلك لكثرة تعاطيه له...[19].

ومن أكثر أبنية المصادر تمثيلا في المدونة، نذكر:

- **إفعال**= إلصاق، إلحاق، إغلاق، إشباع...

- **تفعيل:** التشكيل، التحقيق، التغير...
- **تفاعل/ مفاعلة:** التجانس، التماثل، مماثلة، مخالفة...
- **المصادر الصناعية:** الفاعلية، الازدواجية، فردية، كمية، النوعية..

لقد اعتمد في توليد مصطلحاته على الأبنية القياسية للمصادر، فصيغة [إِفْعَال] من الفعل [أَفْعَل] خصّها سيبويه بالذّكر في قوله « المصدر على أفعلت إفعالا.. أعطت إعطاء، وأخرجت إخراجا... »[20].

وصيغة [تَفْعِيل] للفعل [فَعَّل]، قال عنها سيبويه « وأمّا فعلت فالمصدر منه على التّفعيل جعلوا التّاء في أوّله بدلا من العين الزائدة في فعلت، فالمصدر منه على التّفعيل»[21]. وتُفسَّر كثرتُه في المصطلحات بقياسية تكوينية.

وأمّا صيغة [تفاعُل] فمن الفعل [تفاعَل][22]. وقد استنبط علماء الصّرف دلالة هذه الصيغة على الاشتراك مع المساواة، وأقرّها بعدهم مجمع اللّغة[23]. كما وظّف –في المدونة– صيغة [مفاعلة] في مماثلة، أمّا في أقسامها فاستخدم (تَفَاعَل) ذلك أنّ كلّ قسم منّها يدلّ على التأثير الحاصل بين الصّوتين، فكانت صيغة تفاعل أنسب لدلالتها على التبادل.

وما يمكن الإشارة إليه –هنا– أنّ الكاتب استخدم أبنية المصادر القياسيّة، دون غيرها، وهذا ما ألفناه عند المشارقة، خلافا للمغاربة الّذين كانوا أكثر جرأة في الخروج عن القياس.

ثانيا– المصطلحات المركبة:

مثّلت المصطلحات الفنولوجية المركبة النسبة الكبرى في المدونة على الرّغم من مطالبة علماء المصطلح بمقابلة المفهوم الواحد بلفظ واحد، والمركب المصطلحيّ يراد به تعدّد الألفاظ من دون أن ترتبط العناصر

ارتباطا قسريا كما هي الحال في الجملة، ذلك أنّه يقوم على الاسم الذي يدلّ على معنى في نفسه، وقد يحتاج إلى محدّد آخر كالنّسبة والبيان... وهذا ما يفترق فيه علم المصطلح عن العلوم الأخرى التي تدرس العلامة اللسانية، فهو يخصّ الاسم كمصطلح بالدراسة، بينما يهتم غيره بالعلامة اللسانية مطلقا، « فالاسم بالمعنى المنطقي يفسّر كعنصر مستقل في التجربة البشرية فردية كانت أو جماعية، التي يسمّيها أو يخصصها أو يعبّر عنها المستعملون».[24]

ومن المصطلحات المركبة التي تكررت أبنيتها بكثرة، المركبات الإضافية والوصفية على الرغم مما يوّفره نظام اللغة العربية من عناصر الارتباط بين المركبات[25]، ومن أمثلتها:

- المصطلحات المركبة الإضافية: إنتاجية الصوتين، تبادلية المواقع، ثلاثية البنية التركيبية، مقطع فوق الكبير مغلق...
- المصطلحات المركبة الوصفية: التناسق الصوتيّ، قيّم صرفية، الوحدة اللّغوية المجرّدة، مقطع متوسط مزدوج الإغلاق...

ومن الوهلة الأولى يمكن أن نلاحظ الكثافة اللفظية في هذه المصطلحات المركبة، وهي من الأمور المحظورة في علم المصطلح لأنّها لا تتوجّه إلى المفهوم رأسا، ولا تكتفي ببعض رموزه، وما يمكن أن ينتج عنه من لبس. فالكثافة اللفظية واضحة؛ وأغلب المصطلحات اعتمدت النسبة في جزئها الأول أو الثّاني، ولم تقف عند هذا الحدّ وأضافت محدّدات أخرى، إما الوصف أو الإضافة، فتجاوزت اللفظين إلا ثلاثة ألفاظ وأربعة. وإنّه يمكن الاستغناء عن بعض العلامات والإبقاء على بعضها الآخر – وهذا مطلب المصطلحية– تحقيقا لقلّة اللفظ، ففي مصطلح [ثلاثية البنية التركيبة] يمكن الاستعاضة عنه بـــ[ثلاثية البنية]، ومصطلح [الوحدة اللّغويّة المجردة]

يستعاض عنه بـــ[الوحدة المجردة]؛ ويستغنى عن الموصوف، لأنّه معلوم في سياق مجاله.

والمصطلحان [مقطع فوق الكبير مغلق] و[مقطع متوسط مزدوج الإغلاق] هما أقرب إلى التعريف بذكر الخصائص والصفات، منه إلى التّسمية، والمداخل لا يشترط أنّ تحمل كلّ خصائص المصطلح، والجزء منّها يغنيها عن الجزء الآخر.

- المجاز:

على الرغم من كون «المجاز» رافدا للغة العامة، ومرغوباً فيه أحياناً، فهو في اللغة الاصطلاحية محدود من حيث إمكانية التّوسع في استخدامه، ومن حيث إمكانية توافق أذواق المصطلحيين في ارتجاله من تراث غني بالمترادفات، ومن حيث طول فترة عملية الغربلة والاستقرار على واحد من هذه المجازات، إذ استغرق الاستقرار على لفظ «هاتف» لتنافس، لا لتطمس، لفظ «تليفون» مثلاً قرابة نصف قرن.

لذلك لا نجد في هذه المدونة من المصطلحات التي بنيت بواسطة هذه الآلية إلاّ النّزر القليل، ومن أمثلتها: خلية مقطعية[26]، جدار خلية[27]، جراحة إدراجية[28]، مضادات حيوية[29].

وهذا النمط من المصطلحات نجد له حضورا مكثّفا في علوم الطبيعة، فالخليّة تتكوّن من نواة وجدار خلية، ولا يتصوّر عاقل وجود أحدهما من دون وجود الآخر، ولما كان المقطع الصوتي يتكوّن على الأقل من صائت وهو نواة المقطع –لأنّه يتميز بوضوحه السمعي– وصامت، فهما يشكلان وحدة المقطع، فقارب "عبد القادر عبد الجليل" بين مفهوم الخليّة والمقطع، باعتبار كل منهما عنصر متكامل ومهمّ، وبذلك انتقلت هذه المصطلحات من

بيئتها الأصلية إلى ميدان علم وظائف الأصوات؛ ويقول يوسف وغليسي في هذا الشأن: « أنّ مجرد استعارة مصطلح من حقل معرفي ما ونقله إلى حقل معرفي آخر هو فعل مجازي بوصفه تخطيّا وتعديّا وجوازا من موضع إلى أخر؛ فهو إذن مجاز مضاعف بما هو انتقال بالكلمة من الوضع اللّغوي الحقيقي إلى وضع مجازي»[30]. فمثل هذه المصطلحات تشي بمقدرة الكاتب على وضع مصطلحات جديدة، وابتكار ألفاظ للمفاهيم المستحدثة.

– المركبات المؤشبة

يعتمد التأليف في هذه المركبات على المزاوجة بين عناصر لغوية عربية وأخرى أجنبية، ومما جاء من ذلك في المدونة: أبعاد مورفولوجية، الانتقال الفونيمي، البناء الفونولوجي، الفونيم الصرفي، مورفيم حرّ...

فجاء بشق عربيّ وآخر معرّب ليشكلا معا مركبا مصطلحيا مؤشبا، وهذا النّمط قليل في المدونة، ويكون له حضور وافر في الميادين العلمية الحديثة، لحاجة اللغة العربية الملحّة إلى تلبية متطلبات الحياة العلمية والحضارية.

ثمّ إنّنا ألفينا المؤلف يعتمد على أكثر من آلية في التعامل مع المصطلح الواحد، مثل ما هو الأمر مع مصطلح [Morphonème]، فمرّة يعرّبه بمصطلح [المورفونيم] –كما سبق القول، ومرّة يعربّه جزئيًا (مؤشبا) بمصطلح [الفونيم الصرفي]، فهو يقابل المصطلح الأجنبي بمصطلحين عربيين، وهذا يؤدي إلى التعدّد المصطلحي.

– المصطلحات المستبدلة:

وبعد ما وقفنا على تصرّف الكاتب في المصطلحات المستحدثة والوافدة، نعرّج على تصرّفه في المصطلحات التراثية، التي فرضت نفسها

لفترة طويلة، فقد ألفيناه في مواضع قليلة يستبدل مصطلحا بآخر، ويعقبه بتعريف للمفهوم البديل، ومن أمثلته:

- المتعدية ← الفئة النشطة المجاوزة غير القاصرة = « وذلك أنّها بقدرتها على التجاوز الفاعل إلى المفعول به بذواتها مباشرة»[31].
- اللازمة ← الخاملة والقاصرة وغير مجاوزة = « وذلك أنّها عرفت بأنّها لم تتجاوز الفاعل لعدم امتلاكها القوة والنشاط»[32].
- السكون ← التركيب الصفري = (صوت ساكن)[33].
- همزة الوصل ← صائت الإيصال = هي صائت يتوصّل به إلى النطق بالصوت الساكن[34].

إذا كان هناك من يرى أن نترك المصطلح التراثي في سياقه، لما يحمله من شحنات تجعل مفاهيمه تختلف عن المفاهيم المستحدثة، فإنّ وضع مصطلحات جديدة لمفاهيم قريبة من المفاهيم التراثية يؤدي كذلك إلى إشكالات؛ كالتعدّد المصطلحي، والترادف..، وهو ما أوصت المؤتمرات بتجنبه، وقرّرت الهيئات المتخصّصة تجنبّه؛ فمفهوم "اللزوم" في التراث أن يلزم الفعل فاعله[35]، فلا يختلف عن القول « أنّها لم تتجاوز الفاعل»، وبذلك لا يكون مدعاة لاقتراح مصطلحات جديدة: [الخاملة] و[القاصرة] و[غير مجاوزة] لتزيد الطين بلّة.

والأمر نفسه ينطلي على المصطلح التراثي [المتعدّي] الذي أوجد له تعابير أخرى : "الفئة النشطة المجاوزة غير القاصرة"، التي استمدّها من طبيعة هذه الأفعال من حيث القوّة والقدرة؛ فالخامل هو الّذي لا يمتلك القدرة والقوّة وبالتّالي لا يستطيع التجاوز، وكذلك القاصر.

وأمّا مصطلح [المتعديّة] فقد عوّضها بمصطلح [نشيطة] ، وهو على صيغة الصّفة المشبهة، و[مُجَاوِزَة] من اسم الفاعل الرباعي جَاوَزَ، وكلاتا

الصيغتين تتناسبان مع مفهوم المصطلح؛ فالأولى تتّصف بالثبات، والثّاني المتعدي في حين اللازمة غير ثابتة لأنّها « قد تحقن بكميّة صوتيّة تمنحها القدرة على الايجابيّة على تجاوز الفاعل...»[36].

وفي استبدال "السكون" بـــ "التّركيب الصفريّ"، تأثر بالمفاهيم الرياضية كما يقرّر سعيد محمد شواهنة[37]، ولا يعدو أن يكون زيادة في لفظ المصطلح (تكثيف اللفظ) من دون زيادة تذكر في المفهوم.

وفي استبدال مصطلح همزة الوصل من صائت الإيصال، مخالفة لما ذهب إليه القدامى، فقد بنى على قناعته بِعَدّ الهمزة صائتا إذ يقول: « وإنّي لا انزع إلى تسميتها بالهمزة، لأنّها ليست وقفة حنجرية (Glottol Stop)، بل هي صائت يتوصّل به إلى النّطق بالصّوت السّاكن "التركيب الصّفريّ" »[38].

- خاتمة:

إنّ عنوان الكتاب المزدوج اللغة "علم الصّرف الصّوتيّ -MORPHO PHONOLOGY" يوحي إلى المتلقي – في الوهلة الأولى- أنّه سيوظف مصطلحات بلغة أجنبية أو معربة أو مزدوجة، لكن اتّضح أنّ هذا التصرّف ما هو إلاّ أثر للصّدمة الأولى للرّواد وهم يتلقون هذه العلوم الجديدة، وخاصة حين كان يتعامل مع مفاهيم الدرس اللساني الحداثي فلا يثق بالمصطلحات التي وضعها أن تبلّغ تلك المفاهيم للمتلقي.

وأثبت المؤلف –بعد ذلك- أنّ هناك تغييرًا لغويّا في العصر الحديث، يتجلّى في تفضيل الكلمة العربيّة على الكلمة المعرّبة، وهذا ما يترجمه انخفاض نسبة المصطلحات المعرّبة –في المدونة- المفردة منها أو المركبة.

ولعلّ الباحثين العرب بدأوا بتطبيق قرارات مجامع اللّغة العربيّة الّتي تنصّ على اللجوء إلى الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب

في تعريبهم. ومنّه فقد استجاب عبد القادر عبد الجليل لتلك الدّعوات مفضلا الكلمة العربيّة على المعرّبة[39].

إلاّ أنّ التعبير عن المصطلح بلفظ واحد لا يزال بعيد المنال، فالمصطلحات المركبة –في المدونة– فاقت نسبتها كثيرا المصطلحات المفردة، والمؤلِف كان في صدد مُسائلة المصطلحات التّراثية، ومحاولة إعطائها ثوبًا لسانيًا جديدًا، بإزالة ما يكتنفها من غموض ولُبْس، واستدعى ذلك الجنوح إلى المصطلحات المركبة، لصعوبة الإلمام بالمفهوم في كلمة واحدة.

الهوامش:

[1]) عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص74.

[2]) سلسلة الدراسات اللغوية، دار أزمنة للنشر والطباعة، عمان. 1998م.

[3]) ليس الكتاب الوحيد الذي رافق فيه العنوان الأنجليزي العنوان العربي ، نجد من كتبه أيضا كتابه "الدلالة الصوتية والصرفية في لهجة الاقليم الشمالي Phonological & Morphological Study of Northern Region...

[4]) عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص28.

[5]) المرجع نفسه، ص29.

[6]) المرجع نفسه، ص30.

[7]) المرجع نفسه، ص28.

[8]) الفنولوجية (علم الأصوات اللغوية الوظيفي): فرع من اللسانيات يدرس الأصوات اللغوية من وجهة نظر وظيفية، ويقابل علم الأصوات (الصوتيات) الذي يدرس الأصوات من وجهة نظر فيزيائية خالصة. ينظر:

- Georges Mounin: Dictionnaire de la linguistique, p260.

[9]) مكتب تنسيق التعريب، ندوة " توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة".

[10]) عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص16.

[11]) محمد حسن عبد العزيز: التّعريب في القديم والحديث، ص237.

[12]) أحمد محمد قدور: اللّسانيات وأفاق الدّرس اللّغويّ، ص64.

[13]) المرجع نفسه: ص67.

[14]) عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص16.

[15]) عبد القادر الفاسي الفهري: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص148.

[16]) الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص30.

[17]) الكتاب للمؤلف ذاته.

[18]) أحمد مختار عمر: المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية، عالم الفكر، مجلد 20، عدد 03، ص12.

[19]) رمضان عبد الله: الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص29.

[20]) سيبويه: كتاب سيبويه، ج4، ص78.

[21]) المرجع نفسه، ج4، ص79.

[22]) المرجع نفسه، ج4، ص81.

[23]) محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص52.

[24]) La Terminologie: Noms et Notions – Collections- Que-sais-je? P38.

[25]) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص30.

[26]) عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص175.

[27]) المرجع نفسه، ص247.

[28]) المرجع نفسه، ص175.

[29]) المرجع نفسه، ص199.

[30]) يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص447.

[31]) عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص196.

[32]) المرجع نفسه، ص196.

[33]) المرجع نفسه، ص71.

[34]) المرجع نفسه، ص298.

[35]) سيبويه: كتاب سيبويه، ج1، ص33.

[36]) عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص199.

[37]) سعيد محمد شواهنة: القواعد الصرف الصّوتية من القدماء والمحدثين، ص44.

[38]) عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص298.

[39]) محمد حسن عبد العزيز: التّعريب في القديم والحديث، ص237.

مصادر البحث ومراجعه:

* أحمد محمد قدور: اللّسانيات وأفاق الدّرس اللّغويّ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان. ط1، 2001م.

* أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، الكويت. المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر–نوفمبر–ديسمبر، 1989م.

* الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس. ط3، 1992م.

* رمضان عبد الله: الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الأسكندرية، مصر. ط1، 2006م.

* سعيد محمد شواهنة: القواعد الصرف الصّوتية من القدماء والمحدثين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع/ أمواج النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط.1، 2007م.

* عبد السّلام المسّدي: قاموس اللسانيات (عربي– فرنسي)،(فرنسي– عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس. (د.ط)، م1984.

* عبد القادر الفاسي الفهري: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب. ط1، 1998م.

* عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي MORPHO-PHONOLOGY"، سلسلة الدراسات اللغوية، دار الأزمنة للنشر والطباعة، عمان. 1998م.

* عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر. ط3، 1988م.

* محمد حسن عبد العزيز: التّعريب في القديم والحديث، مع معاجم للألفاظ المعربة، دار الفكر العربي، القاهرة. مصر. (د.ط)، 1990م.

* محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، مصر. (د.ط)، 1993م.

* مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا. ط2، 1965م.

* مكتب تنسيق التعريب – الرباط من 7 – 10 مارس 2011م، بعنوان: "ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة".

* يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم–ناشرون–بيروت، منشورات الاختلاف–الجزائر. ط1، 2008م.

* Alain Rey, La Terminologie: Noms et Notions, Collections «Que sais-je?», P.U.F, Paris. 1979.

* Georges Mounin: Dictionnaire de la linguistique, Quadrige, Presses Universitaires de France (PUF). 4' édition, janvier, 2004.